

اتش سى تتوقع أن يرفع البنك المركزي المصري أسعار الفائدة 200 نقطة أساس في اجتماعه المقبل

أصدرت إدارة البحوث بشركة اتش سى للأوراق المالية والاستثمار توقعاتها بشأن قرار لجنة السياسات النقدية المحتمل في ضوء الوضع الراهن لمصر، حيث توقعت أن يرفع البنك المركزي المصري أسعار الفائدة 200 نقطة أساس في اجتماعه المقبل المقرر عقده الخميس الموافق 19 مايو.

قالت مونيبت دوس، محلل اول الاقتصاد الكلي وقطاع الخدمات المالية بشركة اتش سى: " جاءت أرقام التضخم لشهر أبريل أعلى من تقديراتنا البالغة 12.3٪ ومتوسط تقديرات المحللين في استطلاع رويترز البالغ 11.8٪، مدفوعة بزيادة 48.8٪ على أساس سنوي في أسعار الفاكهة والخضروات، في حين ارتفعت أسعار الخبز والحبوب بنسبة 28.5٪ على أساس سنوي، وفقاً لبيانات البنك المركزي المصري وبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. نعتقد أن هناك عدة عوامل أدت إلى تضخم أسعار المواد الغذائية، بما في ذلك ارتفاع الطلب الموسمي خلال شهر رمضان، وخفض قيمة الجنيه المصري بنسبة 18٪ منذ 21 مارس، وزيادة الأسعار العالمية في أعقاب الحرب الروسية الأوكرانية. على الرغم من أن أسعار المواد الغذائية قد تهدأ نسبياً في الشهر القادم مع اتزان الطلب بعد شهر رمضان، فإننا نتوقع أن تكون أسعار المواد الغذائية هي الدافع الرئيسي لمتوسط التضخم المتوقع لدينا عند 14.0٪ على مدار الفترة المتبقية من عام 2022 بسبب ضعف القوة الشرائية الناتجة عن انخفاض مستويات العمالة (كما كشف مؤشر مديري المشتريات لشهر أبريل في مصر عند 46.9) وتوجيه معظم الطلب الي المواد الغذائية الأساسية. على صعيد آخر، نعتقد أن التدفقات المستفيدة من فوارق الأسعار ضرورية في هذه المرحلة لدعم صافي الاحتياطي الاجبي لمصر ومع ذلك، سيكون من الصعب على مصر جذبها، نظراً لعمليات البيع المكثفة في الأسواق الناشئة من قبل المستثمرين الأجانب. كما نعتقد أنها لا تزال ضعيفة مع تغطية طروحات أدون الخزانية الحكومية فقط بنسبة 3-4٪ فقط لآجال تسعه أشهر و 12 شهراً وتغطية من 66٪ - 78٪ فقط للآجال الأقصر (في الطروحات التي تمت من 19 أبريل حتى الآن). نلاحظ أن عوائد أدون الخزانية فنة أجل ال 3 أشهر زادت بمقدار 170 نقطة أساس منذ رفع سعر الفائدة في مارس، في حين زادت أدون الخزانية أجل الـ 12 شهر بمقدار 49 نقطة أساس فقط. بالنظر إلى تقديرات التضخم المتوقعة لدينا للفترة مايو - ديسمبر 2022 عند 14.0٪ ومعدل ضريبة 15٪ على دخل أدون الخزانية للمستثمرين من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، نعتقد أن سندات الخزانية المصرية أجل الـ 12 شهر تقدم عائداً حقيقياً سلبياً قدره 239 نقطة أساس. في مايو، رفع بنك الاحتياطي الفيدرالي سعر الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس، مما رفع العائد الثابت لأدون الخزانية لأجل عام إلى 1.99٪ مقارنة بـ 1.34٪ في مارس. وبناءً على ذلك، فإننا نتوقع ضغطاً على أدون الخزانية أجل الـ 12 شهر للزيادة إلى 16.5٪ - 17.0٪، بالقرب من متوسط النصف الأول من عام 2019 البالغ 17.4٪ عندما بلغ متوسط التضخم 12.9٪. وبما يقابل متوسط عوائد سندات الخزانية الأمريكية أجل الـ 12 شهر عند 2.39٪. في النصف الأول من عام 2019، كانت العوائد الحقيقية البالغة 180 نقطة أساس في مصر تقابل عائد حقيقي قدره 58.9 نقطة أساس في الولايات المتحدة. عند 17٪، نتوقع ان تبلغ العوائد الحقيقية على أدون الخزانية المصرية أجل الـ 12 شهر عند 0.45 نقطة أساس، بينما تقدم سندات الخزانية الأمريكية أجل الـ 12 شهر عائداً سنوياً قدره سالب 490 نقطة أساس (باحتمساب تقديرات بلومبيرج للتضخم المتوقعة لعام 2022 عند 6.9٪ للولايات المتحدة الأمريكية) بينما تقدم تركيا عائد حقيقي سلبي قدره سالب 37.69٪ (باحتمساب آخر معدل العائد على أدون الخزانية عند 22.3٪ وتقدير بلومبيرج للتضخم المتوقع عام 2022 عند 60٪). ومن هنا، نتوقع أن ترفع لجنة السياسات النقدية سعر الفائدة 200 نقطة أساس في اجتماعها المقبل، مما يعيد أسعار الفائدة الحقيقية في مصر إلى المنطقة الإيجابية. على صعيد قيمة الجنيه المصري، نعتقد أن المخاطر في اتجاه الانخفاض لأننا نعتقد أن سعر العملة سيحدده ديناميكيات السوق، وبما أننا نتوقع تدفقات أكبر تخرج من السوق بسبب المزيد من واردات مستلزمات الإنتاج والمواد الخام (بعد اعفانها مؤخراً من متطلبات خطاب الاعتماد المستندي) وبالنظر إلى تقديراتنا لعجز الحساب الجاري للسنة المالية 21/22 المتوقع عند 4.0٪ من الناتج المحلي الاجمالي. ونلاحظ أن صافي مركز التزامات القطاع المصرفي المصري من العملة الأجنبية (متضمنه البنك المركزي المصري) قد اتسع إلى 12.1 مليار دولار أمريكي في مارس مقارنة بـ 3.39 مليار دولار أمريكي في فبراير. وباستثناء البنك المركزي، تقلص صافي مركز التزامات القطاع المصرفي المصري من العملة الأجنبية إلى 7.04 مليار دولار في مارس مقارنة بـ 11.8 مليار دولار في فبراير. "

جدير بالذكر أنه قد قررت لجنة السياسات النقدية بالبنك المركزي المصري، في اجتماع طارئ عقد في 21 مارس، رفع سعر الفائدة 100 نقطة أساس بعد إبقائها دون تغيير لعشرة اجتماعات متتالية وبعد قرار البنك الاحتياطي الفيدرالي في مارس لزيادة سعر الفائدة 50 نقطة أساس. تسارع معدل التضخم السنوي في مصر إلى 13.1% مقارنة بـ 10.5% في الشهر السابق، مع ارتفاع التضخم الشهري 3.3% على أساس شهري، مقارنة بزيادة بنسبة 2.2% على أساس شهري في مارس، وفقاً لبيانات نشرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

- انتهى -

## اتش سي للأوراق المالية والاستثمار

اتش سي للأوراق المالية والاستثمار (اتش سي) أحد بنوك الاستثمار الرائدة في مصر ومنطقة الشرق الأوسط. اعتمدت اتش سي منذ تأسيسها عام 1996، على رؤيتها التي تركز على علاقاتها بعملائها ووضع مصالحهم اولاً وعلى الدراية بالسوق المحلية والإقليمية إلى جانب تواجد الكوادر المتخصصة التي تضمن كفاءة إدارة الصفقات وتنفيذها لتقدم مجموعة كبيرة من الخدمات لعملائها في مجالات الاستشارات المالية، وإدارة الأصول، وتداول الأوراق المالية، البحوث وأمانة الحفظ والتداول الإلكتروني وأخيراً الاستثمار المباشر وذلك من خلال تواجدها في كل من مصر والإمارات العربية المتحدة (مكتب DIFC). يتمتع قطاع بنوك الاستثمار بالشركة بسجل حافل في تقديم الاستشارات المالية للشركات الرائدة في مصر ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تضمنت عمليات الدمج والاستحواذ، وسوق المال، واستشارات التمويل التي تزيد في مجملها عن 6.2 مليارات دولار أمريكي. تتولى إدارة الأصول بشركة اتش سي إدارة 7 صناديق استثمارياً للبنوك بالإضافة إلى المحافظ المالية للمؤسسات والصناديق السيادية بمجموع أصول يصل إلى 8.5 مليار جنيه مصري. تصنف اتش سي لتداول الأوراق المالية ضمن أفضل شركات السمسرة في مصر وتقدم مجموعة واسعة من الخدمات، بما في ذلك البحوث والتداول الإلكتروني لعملاء المؤسسات والأفراد.